المجالس المحلية وفق قانوني الولاية و البلدية في الجزائر

عرف التنظيم الاداري تطورا ملحوظا تزامن مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها الدول، حيث عرف مراحل مختلفة بدأت بتركيز السلطات الادارية في يد السلطة المركزية بالعاصمة وفقا لأسلوب المركزية الادارية القائم على فكرة حصر الوظائف الادارية في الدولة على مستوى القائمين بالإدارة المركزية في العاصمة ، وبالنظر الى استحالة الالمام بجميع المهام الملقاة على عاتق السلطة المركزية تم اعتماد اسلوب اللامركزية الذي أدى الى تبني التنظيم الاداري المحلي أو ما يعرف بالإدارة المحلية، والذي جاء نتيجة تطور وظيفة الدولة. وذلك بهدف تخفيف العبء عن الاجهزة المركزية واشراك المواطنين في توفير خدماتهم بأنفسهم في إطار التنظيم الاداري المحلي والذي يشتمل على هيئات إدارية تهدف الى توفير الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع المحلي، فهي قريبة من المواطنين ويتم تسييرها من طرف أشخاص منتخبين يشكلون المجالس المحلية المنتخبة .

ثانيا/ اختصاصات المجالس المحلية المنتخبة

لقد حدد قانون البلدية 11-10 وقانون الولاية 12-07 الصلاحيات التي يتمتع بها كل من المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي، سنتطرق لأهمها على النحو التالي:

1- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

في مجال التهيئة والتنمية: يقوم المجلس الشعبي البلدي ب:

- إعداد برامج سنوية أو متعددة السنوات للتهيئة والتنمية المستدامة لكامل إقليم البلدية وكذا المخططات التوجيهية القطاعية واختيار العمليات الملائمة لإنجاز المخططات البلدية للتنمية.
- المشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة .
- السهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء لاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على مستوى إقليم البلدية، حيث تخضع تلك المشاريع او الاستثمارات أو مختلف التجهيزات البلدية للرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي وهو رأي استشاري فقط.

- المبادرة باتخاذ كل العمليات، الاجراءات والتدابير التي من شانها التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية وكذا بعث الاستثمار وترقيته.
- المساهمة في حماية التربة و الموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لهما.

في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز يقوم المجلس الشعبي البلدي ب:

- السهر على مراقبة مدى احترام التشريعات والتنظيمات المعمول بها في مجال السكن والنسيج العمراني، من خلال مراقبة كيفية استغلال الأراضي في المجال السكني، والمراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء المتعلقة بالسكن والتجهيز للمعايير والقوانين الساري العمل بها في هذا المجال.
- السهر على المحافظة على التراث الثقافي و حمايته.
- المحافظة على الوعاء العقاري البلدي وتخصيصه لبرامج التجهيز العمومي، والاستثمار الاقتصادي، بالإضافة الى المحافظة على الأملاك العقارية البلدية التابعة للأملاك العمومية للدولة.
- ترقية برامج السكن وتوفير الشروط التحفيزية للترقية العقارية، مع تشجيع وتنظيم عمل الجمعيات الهادفة الى حماية وصيانة وترميم المباني والأحياء.
- المبادرة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها والعمليات المتعلقة بتسييرها و صيانتها.

في مجال التربية والحماية الاجتماعية، الرياضة، الثقافة، التسلية والسياحة: يتمتع المجلس الشعبي بصلاحيات عديدة تتمثل في:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي والمطاعم والسهر على ضمان النقل المدرسي للتلاميذ.
- انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموّجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية .

- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشر الفن والقراءة العمومية وكذا التنشيط الثقافي والحفاظ عليها.
- اتخاذ كل التدابير الضرورية التي تهدف الى توسيع القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل.
- حصر الفئات الهشة المحرومة والمعوزة والتكفل بها.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة عبر كامل ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع وترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية والصحة وثقافة النظافة.

في مجال النظافة والصحة والطرقات البلدية: اقر القانون صلاحيات واسعة للمجلس الشعبي البلدي في هذا المجال وتتمثل في:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة الأمراض المتنقلة والحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة الطرق البلدية.

في مجال الادرة والتسيير تتمثل في الصلاحيات المالية و وظائف الادارة العامة وهي :

- التصويت على الميزانية وتشمل الميزانية الأولية التي يصوت عليها المجلس الشعبي البلدي قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها. والميزانية الاضافية والتي تأتي لتكمل الميزانية الأولية يصوت عليها المجلس قبل 15 جوان من السنة التي تنفذ فيها.

- الاطلاع والمصادقة على الحساب الاداري حيث يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي عند نهاية الفترة الاضافية للسنة المالية الحساب الإداري للبلدية ويعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه.
- إدارة ممتلكات البلدية يقوم المجلس الشعبي البلدي بإدارة وتسيير ممتلكات البلدية العقارية حيث يتداول مثلا في تخصيص بعض العقارات للمرافق العامة، تجديد عقود الامتياز التنازل عن الحقوق العينية التبعية مثل حق الانتفاع وحق الاستغلال.
- المصادقة على الصفقات العمومية في إطار توفير الوسائل القانونية الضرورية لتسيير البلدية .
- إنشاء المرافق العامة والتعاون بين البلديات.

الملاحظ حول هذه الصلاحيات أنها شكلية فقط، وذلك راجع الى:

- ضعف الموارد المحلية للبلديات: والذي يعتبر أكبر عائق أمام تحقيق التنمية المنشودة وذلك لارتباط الجباية المحلية بالجباية الوطنية.

- ضعف التكوين السياسي لأعضاء المجالس البلدية ولهذا كان لزاما وجوب تفعيل الرقابة السياسية من خلال دور الأحزاب في انتقاء المنتخبين المحليين و تكوينهم.

- الرقابة الخانقة من السلطة الوصية فهي التي تقوم بتحديد الأولويات في برامج التنمية، وهي غير مقيدة باقتراحات وآراء المجلس، كما أن الميزانية تخضع لرقابتها ولا يمكن تنفيذها دون موافقتها الصريحة.

-تبني المشرع لمبدأ الاختصاص العام، حيث نتج عنه غموض الصلاحيات مما استلزم صدور تنظيمات توضح كيفية ممارستها، لكن في الواقع هناك عقبات تقف أمام ممارسة المجالس لاختصاصاتها وهي إما تصدر هذه التنظيمات دون أن تتنازل فيها السلطة المركزية فعلا عن الاختصاص للمجالس المحلية، وهو ما يؤدي إلى حدوث تداخل بين الصلاحيات ومنه جمود المجالس المنتخبة في انتظار الموافقة الصريحة للسلطة المركزية، أو لا يصدر هذا التنظيم فتؤول الصلاحيات لعدم التطبيق.

2- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي

يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبدي الملاحظات في ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما"

ويمكنه المبادرة بكل الأعمال التي تهدف إلى إنجاز التجهيزات التي بحكم حجمها وأهميتها أو استعمالها، تتجاوز قدرات البلديات.

في المجال الاقتصادي يتمتع المجلس الشعبي الولائي باختصاصات مهمة تتمثل في:

- يعد مخطط للتنمية على المدى المتوسط للولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.
- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.
- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.
- يساهم في انعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية.
- يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والادارات المحلية وترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين لضمان محيط ملائم للاستثمار.

في المجال الفلاحي يلعب المجلس الشعبي الولائي دورا أساسيا وهاما يتمثل في:

- حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.
- يشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويحارب مخاطر الفيضانات والجفاف.
- تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة واصلاحها.
- المساهمة في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير.

في مجال تهيئة الهياكل القاعدية الاقتصادية يقوم المجلس الشعبي الولائي ب:

- الاعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.
- يبادر بكل عمل يرمي الى تشجيع التنمية الريفية لاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.
- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبدي رأيه في ذلك.
- _ يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.
- _ يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.
- _ يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ التدابير الضرورية.

في المجال الاجتماعي والثقافي والسياحي يقوم المجلس الشعبي الولائي ب:

- المساهمة في برامج ترقية تشغيل الشباب بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين .
- إنجاز المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية.
- يساهم بالتنسيق مع المجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين عقليا.
- يقوم بالأعمال المتعلقة بالوقاية من الأوبئة.
- يشجع على إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة.
- إنشاء منشأة ثقافية ورياضية وترفيهية لضمان وتطوير وسائل الحياة الاجتماعية والثقافية في الولاية والقيام بالأعمال التي تخص مجال ترقية التراث الثقافي والمحافظة عليه كإحياء التراث الوطني ونشره والمحافظة عليه.
- العمل على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان، إذ يساهم في إحداث وبناء المؤسسات وشركات البناء العقاري.

في مجال السكن يعمل المجلس الشعبي الولائي على :

- المساهمة في إنجاز برامج السكن.

- المساهمة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية
- القضاء على السكن الهش غير الصحي ومحاربته.

الملاحظ رغم تنوع صلاحيات المجلس الشعبي الولائي إلا أنها تبقى شكلية وذلك راجع الى:

- شكلية هذه الصلاحيات لأن تنفيذها يؤول للوالي وللمديريات التنفيذية وليس لرئيس المجلس الشعبي الولائي، حيث أن دور المجلس أصبح استشاريا فقط وغير ملزم للوالي.
- الرقابة الوصائية المفروضة على المجلس والتي تعيق عمله.
- ضعف أداء المنتخبين وذلك راجع إما إلى المستوى العلمي والثقافي، وإما إلى النقص في التكوين السياسي.